مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في عهد بايدن

د. اسعد كاظم شبيب

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة ،وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في عهد بايدن

د.اسعد كاظم شبيب

عقد الجانب العراقي المتمثل بالحكومة العراقية حواراً تفاوضياً جديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر المنصات الإلكترونية مطلع شهر نيسان، وكانت أولى جولات الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن قد عُقدت في حزيران، بينما عُقدت الثانية خلال آب ٢٠٢٠، وتأتي هذه الحوارات في محاولة استكمال اتفاقية ما عرف بالإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين الأمريكي والعراقي، وقاد هذه الجولة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين فيما مثّل الولايات المتحدة أنتوني بلينكن وزير الخارجية في إدارة الرئيس بايدن، وضم الوفد العراقي ممثلين عن حكومة إقليم كردستان، وبعد ختام الحوار أصدر الجانبان بياناً مشتركاً أهم ما يميزه أنه كُتب بطريقة دبلوماسية واهتم بالمسائل العمومية المتفق عليها، ومن أهم المسارات التي أشار اليها البيان مايلي:

اولاً: التأكيد على علاقتهما الثنائية الوطيدة

حيث جدّد الجانبان التأكيد على علاقتهما الثنائية الوطيدة، والتي تعود بالنفع على الشعبين الأمريكي والعراقي. وجدّد البلدان التأكيد على أهمية العلاقة الاستراتيجية بينهما وأكّدا عزمهما على الاستمرار في اتخاذ مزيد من الخطى لتعزيز هذه العلاقة، بما يخدم مصلحة البلدين ويحقق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة. ورحّبت الولايات المتحدة بفرصة إعادة تأكيد وتعزيز شراكتها مع العراق. تتطلّع الحكومتان إلى مزيد من المناقشات حول القضايا المذكورة أعلاه في اجتماع لجنة التنسيق العليا للحوار الاستراتيجي الذي سيعقد في تاريخ لاحق.

ثانياً: التعاون الأمني والاقتصادي

تناولت المناقشات قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد والطاقة والبيئة وأثنت الولايات المتحدة على الخطوات الأخيرة التي قام بها العراق، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية

نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإدخال نظام التأشيرات عند الوصول لتعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. ويعتزم كلا البلدين العمل معاً بشكل وثيق، حيث يلتزم العراق بتنفيذ إصلاحات اقتصادية من أجل تنويع اقتصاده وتحسين مناخ الأعمال والمساعدة في إنشاء قطاع خاص أكثر حيوية. وفي هذا المضمار، أكّد الوفد الأمريكي مجدداً أنه يمكن للشركات الأمريكية المساعدة في هذا التنويع من خلال الاستثمار في المشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل وتحسين الخدمات العامة والمساعدة في تطوير موارد الطاقة في البلاد. وأعربت الولايات المتحدة عن دعمها لجهود العراق لإصلاح قطاع الطاقة كي يتمكن مواطنوه من الحصول على الكهرباء بأسعار أرخص، ويمكن الاعتماد عليها أكثر، فتقلّ حالات انقطاع الطاقة. وأكّد البلدان دعمهما لتنويع مصادر الطاقة في العراق من خلال بناء علاقات أوثق مع جيرانه في الأردن وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال المضي قدماً في مشاريع ربط الشبكة الكهربائية.

ثالثاً: التأكيد على المبادئ في اتفاقية الإطار الاستراتيجي

جدد الوفدان التأكيد على المبادئ التي اتفق عليها البلدان في اتفاقية الإطار الاستراتيجي. وجدّدت الولايات المتحدة احترامها لسيادة العراق وسلامة أراضيه والقرارات ذات الصلة الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية العراقية.

رابعاً: التعاون في المجال الصحي الوبائي

جاء في البيان إدراكاً من الولايات المتحدة والعراق للصعوبات التي سبّبتها جائحة كوفيد-١٩ وما نتج عنها من ركود اقتصادي عالمي، فقد أعاد الوفدان تأكيد شراكتهما الاقتصادية القوية. كما ناقش البلدان زيادة التعاون لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، وقد أسهمت الحكومة الأمريكية بتوفير التمويل اللازم لتجديد مختبرات الصحة العامة العراقية وتجهيزها، وتبرّعت بمعدات اختبار كوفيد ومعدات الحماية الشخصية من كمّامات وواقيات وغيرها؛ كما قامت بتدريب علماء الأوبئة العراقيين على تحديد حالات تفشي المرض الحالية والمستقبلية والاستجابة لها.

خامساً: معالجة حالة الطوارئ المناخية

أشار العراق والولايات المتحدة إلى نيّتهما المشتركة معالجة حالة الطوارئ المناخية والعمل معاً لتعزيز الطاقة النظيفة ومكافحة تغيّر المناخ، بما في ذلك من خلال العمل مع القطاع الخاص في

الولايات المتحدة، ومن خلال تنفيذ المشاريع التي تعزّز تنمية الطاقة النظيفة وتحسّن توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية وتوفير الطاقة، والاستفادة من الغاز العراقي المشتعل. ويجب أن تلعب هذه المشاريع دوراً في تحسين مساهمات العراق المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس للمناخ، وهو تطوّر يلقى ترحيباً حاراً لدى الولايات المتحدة. وناقشت الولايات المتحدة والعراق التعاون مع الوكالات العلمية الأمريكية في إدارة وحماية بيئة العراق وموارده الطبيعية، بما في ذلك المياه. ورحّبت الولايات المتحدة بالتقدم بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في التوصل إلى اتفاقيات بشأن الموازنة والطاقة والقضايا الاستراتيجية الأخرى.

سادساً: موضوعة سيادة الدولة العراقية

شهدت سيادة الدولة العراقية تدهوراً كبيراً منذ السنوات الأولى للتغيير السياسي حيث تتصارع دول كبرى وإقليمية على أراضيه لمحاولة النفوذ وفرض الأجندات، أعادت الولايات المتحدة في المفاوضات الأخيرة هذا التأكيد على احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وعلى احترام حرية التعبير التي يكفلها الدستور العراقي.

سابعاً: حماية حركة الاحتجاجات الشعبية

ناقش الوفدان السُبل المثلى التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها أن تقدم الدعم للحكومة العراقية من أجل توفير الحماية للمتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني ومتابعة المساءلة القضائية.

ثامناً: دعم الانتخابات البرلمانية المقبلة

رحّب العراق بدعم الولايات المتحدة للانتخابات البرلمانية عبر تمويل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ١٠/١٠/ ٢٠٢١.

تاسعاً: إيجاد الحلول لعودة النازحين داخلياً

أكّدت الولايات المتحدة مجدداً على دعم العراق في تقديم حلول مستدامة لعودة النازحين داخلياً لتكون طوعية وآمنة وكريمة، ومساعدة تلك المجتمعات التي جعلها داعش هدفاً للإبادة الجماعية.

عاشراً: التعاون القضائي في مكافحة الفساد

ناقش البلدان عزمهما على تحقيق مزيد من التقدم في مجال التعاون القضائي، واستعادة الأصول المسروقة، ومكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه.

احد عشر: الأمن ومكافحة الإرهاب

وفي ميدان مناقشة الأمن ومكافحة الإرهاب، الولايات المتحدة والعراق أكدّا عزمهما المتبادل على مواصلة التنسيق والتعاون الأمني الثنائي. وجدّد البلدان التأكيد على أن وجود القوات الأمريكية في العراق هو بدعوة من الحكومة العراقية ولتقديم الدعم لقوات الأمن في قتالها ضدّ تنظيم داعش. وبناءً على القدرة المتزايدة لقوات الأمن العراقية، أكد الطرفان أن مهمة القوات الأمريكية وقوات التحالف الموضوع الذي دائماً ما يُثير الجدل في الداخل العراقي ويحتل مكانة معقدة في أي تفاوضات اذ أكد الطرفان لغاية الآن من أن عملية حفظ الأمن انتقلت الآن إلى التركيز على المهام التدريبية والاستشارية، مما يسمح بإعادة انتشار أي قوات قتالية متبقية من العراق، وتحديد توقيت ذلك خلال المحادثات الفنية القادمة. إن انتقال القوات الأمريكية والقوات الدولية الأخرى من العمليات القتالية إلى تدريب وتجهيز ومساعدة قوى الأمن الداخلي يعكس نجاح شراكتهم الاستراتيجية ويضمن دعم جهود قوى الأمن الداخلي المستمرّة لضمان عدم قدرة داعش على تهديد استقرار العراق من جديد.

اثنا عشر: حماية المنشآت الدبلوماسية والسفارات

أكّدت حكومة العراق من جديد التزامها بحماية أفراد التحالف الدولي وقوافله ومنشآته الدبلوماسية، فيما شدّد البلدان على أن القواعد التي يتواجد فيها أفراد القوات الأمريكية والتحالف هي قواعد عراقية ووجودهم هو فقط لدعم جهود العراق في محاربة داعش. ويعتزم البلدان مواصلة المحادثات من خلال اللجنة العسكرية المشتركة لضمان توافق أنشطة التحالف الدولي مع احتياجات قوى الأمن الداخلي ودعمها بشكل مناسب، بما في ذلك البيشمركة.

ثلاثة عشر: مجال التعليم والثقافة

وفيما يتعلق بالتعليم العالي والعلوم والثقافة، ناقشت الحكومتان دعم الولايات المتحدة لجهود العراق في تعزيز قطاع التعليم العالي بالتعاون مع الجامعات الأمريكية من خلال جملة من الأمور،

بينها برنامج فولبرايت ومبادرة الشراكة للتعليم العالي للسفارة الأمريكية والدعم الأمريكي الموسع لمبادرة الجامعات المحررة. وتعتزم الولايات المتحدة والعراق تحديد طرق إضافية لدعم خطط العراق لإصلاح التعليم العالي وتعزيز الشراكات الجامعية بين الولايات المتحدة والعراق. كما استعرض الوفدان التقدّم المحرز في جهودهما المشتركة للحفاظ على التراث الثقافي الغني للعراق والتنوع الديني وأكّدا عزمهما على التعاون لإعادة الممتلكات الثقافية العراقية التي نُقلت بشكل غير قانوني إلى الولايات المتحدة إلى مكانها الصحيح في العراق. وهناك أنباء على استعادة الحكومة العراقية، في آب الماضي، أرشيف حزب البعث من الحجز الوقائي المؤقت في مؤسسة هوفر. وقد ساعدت وزارة الخارجية في ترتيب هذا النقل، وقامت وزارة الدفاع بنقل ٦,٥ مليون وثيقة إلى بغداد. ولا شكّ أن ملفات العمل الخاصة بحزب البعث هذه هي جزء من تاريخ الشعب العراقي ويمكن اعتبار عودتها إلى العراق ثمرة ملموسة للحوار الاستراتيجي الأمريكي العراقي الأخير. كما ناقش البلدان التقدّم المحرز في منحة أمريكية لمؤسسة سميثسونيان لمواصلة وتوسيع مشروع إنقاذ آثار نمرود، الذي يدعم أهداف العراق في الحفاظ على التراث الثقافي. وأخيراً، تطرّق الوفدان إلى سُبل مشاركة الإنجازات الثقافية والتاريخية للشعب العراقي مع بقية دول العالم من خلال المعارض عبر الإنترنت.

الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتداعياته على العراق حسب الرؤية الأمريكية

مثلما أشرنا من أن مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان تعود إلى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بارك اوباما، وقد نفذ ذلك بالفعل في عام ٢٠١١ بالانسحاب من العراق وقد كان لهذا الانسحاب تداعيات كبيرة وخطيرة على الأمن القومي المحلي للعراق وكذلك للمنطقة والعالم بفعل سيطرة تنظيم داعش الذي ضم متطرفي العالم على مناطق واسعة من غرب وشمال العاصمة العراقية بغداد، ففي دراسة كتبها الكاتب الأمريكي مارك ن. كاتز لصالح أحد المواقع الصحفية قال كاتز إنه مهما كانت نقاط القوة والضعف في استراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق بارك أوباما تجاه «الحرب على الإرهاب» ، فإن أحد جوانبها واضح الآن. فقد قرر الرئيس الأمريكي سحب قوات بلاده آنذاك من أفغانستان والعراق. وقد غادرت القوات الأمريكية المقاتلة العراق بالفعل. وعلى الرغم من أن أوباما وافق على إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي إلى أفغانستان بوقتها، فقد صرح بحزم أنه يعتزم البدء في تقليص وجود القوات الأمريكية هناك في منتصف عام ٢٠١١ على الرغم من أن الجنرالات الذين عيّنهم هو نفسه يعارضون ذلك. وبعد اجتياح داعش للعراق عادت القوات الأمريكية إلى العراق في قواعد محددة في غرب العراق وإقليم كردستان إضافةً إلى

وجود كمّ كبير من المستشارين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في بغداد في إطار ما سُمي بالتحالف الدولي للحرب على الإرهاب، وبعد صعود دونالد ترامب كرئيس جمهوري ذو توجه نفعي لسدة الحكم في إدارة البيت الأبيض، قرر هو الآخر سحب قواته من أفغانستان والتوصل إلى تفاهمات مع حركة طالبان لغرض تسهيل مهمة الانسحاب، فيما لم يحسم ترامب موضوع الانسحاب من العراق، ومع وصول بايدن قرر بالفعل الانسحاب من أفغانستان مما أثار تساؤلات عديدة حول تداعيات ذلك الانسحاب خاصة على العراق منها ما هي انعكاسات القرار الأمريكي بأفغانستان وقد يكون مثل ذلك بالنسبة للعراق؟

تشير التقارير إلى أن واشنطن ستكون أقل تأثير في هذين البلدين مع استمرار انسحابها منهما. إذا تعرضت الولايات المتحدة لضغوط شديدة للسيطرة على الأحداث فيها حتى مع وجود عدد كبير من القوات، فمن الواضح أنها ستكون أقل قدرة على القيام بذلك بعدد أقل أو لا شيء. على وجه التحديد، فإن سحب قواتها من العراق يعني أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على منع اندلاع العنف الطائفي المتجدد هناك. إن سحب الولايات المتحدة قواتها من أفغانستان يعني أنها لن تكون قادرة على منع عودة ظهور طالبان بشكل أكبر مما كان يحدث أثناء وجود القوات الأمريكية هناك.

النتيجة المحتملة الأخرى لانسحاب الولايات المتحدة من العراق وأفغانستان ستكون (بالفعل) تأكيد التصور بأن القوة والنفوذ الأمريكي يتراجعان في الشرق الأوسط الكبير (وربما في مكان آخر) حسب الكاتب كاتز. كما عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها من الهند الصينية في بداية عام ١٩٧٣، سيُنظر إلى الولايات المتحدة – دولياً ومحلياً – على أنها تدخل فترة تكون فيها أقل استعداداً أو قدرة على التدخل عسكرياً. هذا بالطبع سيكون موضع ترحيب لدى البعض بشكل رئيس خصوم أمريكا، ولكن أيضاً بعض «أصدقائها» المستائين وغير مرحب به للآخرين بشكل رئيس المستفيدين من التدخلات التي تنتهي، وكذلك أولئك الذين يخشون الآن من أن الولايات المتحدة لا تحميهم من خصومهم.

من المحتمل أن تنجم النتيجة الثالثة عن السابقتين: الانسحابات الأمريكية من العراق وأفغانستان، جنباً إلى جنب مع التصور المتزايد بأن الولايات المتحدة الآن أقل احتمالية للتدخل، أو إعادة التدخل، قد تعمل على إقناع خصوم أمريكا بأنهم نجحوا. في إخراج الولايات المتحدة

من هذين البلدين، وأنهم قد ينجحوا في إخراجها من الآخرين أيضاً. الأطراف التي قد تكون قادرة على إقناع نفسها بذلك تشمل إيران من جانب، التي ترى أن سياسات الولايات المتحدة بالضدّ من النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية، والقاعدة، ومختلف فروع القاعدة في بلدان مختلفة من جانب آخر. كما أن انسحاب أمريكا من العراق وأفغانستان قد يشجع الدول الأخرى على زيادة مشاركتها فيهما، وخاصة باكستان في أفغانستان، وإيران في العراق (وربما أفغانستان أيضاً).

ومن المفارقات أن النتيجة الرابعة حسب الكاتب كاتز قد تكون أن بعض حلفاء أمريكا في المنطقة أصبحوا أقل قابلية للتأثر بنفوذ الولايات المتحدة. إذا كانوا يرون أن الولايات المتحدة أقل رغبة وقدرة على الدفاع عنهم، فقد يقررون أنهم بحاجة إلى اتخاذ ترتيبات أمنية بديلة. يمكن أن تتراوح هذه بين مهاجمة خصومهم بشكل استباقي، أو محاولة الوصول إلى تسوية مؤقتة معهم، أو البحث عن حلفاء آخرين، إما بالإضافة إلى الولايات المتحدة أو بدلاً منها. يبقى أن نرى ما إذا كان أي من هذه الترتيبات الأمنية البديلة سيثبت نجاحه إذا تمت المحاولة، بالطبع، أم لا. ومع ذلك، فإن مجرد محاولة تنفيذ أي منها يمكن أن يزيد من التقلبات في منطقة متقلبة بالفعل. لذا فإن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قد لا يفعل شيئاً لتخفيف العديد من المشاكل الأخرى في المنطقة، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أو العداء الهندي الباكستاني، أو صعود التطرف الإسلامي في باكستان والصومال وأماكن أخرى. بالطبع، وجود القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان لم يفعل شيئاً لتخفيفها أيضاً. بعبارة أخرى، هناك مشاكل كثيرة في المنطقة من المرجح أن تستمر مهما حدث في العراق وأفغانستان.

اما من حيث تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على السلطة مما قد يكون له تأثيرات على صعود الاسلام الحركي الجهادي فبحسب الكاتب الأمريكي هارون زيلين ستلعب أربعة عناصر رئيسة دورها في رسم معالم النشاط الجهادي المتعلق بالانسحاب من أفغانستان، وهي تعبئة المقاتلين الأجانب، وطريقة تفاعل الجماعات المتطرفة الأخرى مع سيطرة «طالبان»، وهوية السجناء المحرَّرين، وإلى أي درجة ستعود الشخصيات الرئيسة في تنظيم القاعدة إلى الساحة الأفغانية. بالنسبة إلى العنصر الأول، تغيرت الخصائص السكانية الجهادية في أفغانستان بشكل كبير منذ أن بدأ تنظيم القاعدة للمرة الأولى بجذب اهتمام الرأي العام في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وبخلاف تركيبتها الأولى المؤلفة من أكثرية عربية، يتألف أعضاؤها اليوم أغلبهم من الأفغان المحليين وأفراد من شبه القارة الهندية والدول المجاورة وجنوب شرق

آسيا. وبالنسبة إلى تنظيم داعش فهو يُبقي مجموعةً من المقاتلين الأجانب في أفغانستان منذ عام ٢٠١٥، وإن كان أصغر بكثير من تنظيم القاعدة، وقد يحاول تنظيم داعش وهو العدو التاريخي لحركة «طالبان»، أن يستفيد الآن من مكاسب خصمه فتسعى داعش إلى تكثيف حملة التجنيد عبر تقديم نفسها بصورة الدولة الإسلامية الأفغانية الشرعية صاحبة الحق. بعبارة أخرى، لا مفرّ من حملة تعبئة جهادية بالنسبة للحركات الجهادية التكفيرية.

من جانب ثانٍ هناك استفهام كان عنوانا لكثير من التحليلات والبرامج والرأي العام وهو هل سيتكرر السيناريو الأفغاني في العراق؟ والناس تشاهد استيلاء طالبان السريع على أفغانستان مع انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، وفي مشاهدة الصور غير العادية للأفغان اليائسين الذين يتشبثون بطائرة أمريكية أثناء إقلاعها أثار تساؤلات جدّية حول تكرار ذات السيناريو!

اتصور أن سيناريو تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان من غير الممكن حدوثه في العراق اذا ما نظرنا له كوحدة اجتماعية وسياسية متماسكة، هناك عدد من العوامل لا ترجّح تكرار ذات السيناريو بدءاً من مسألة الانسحاب الأمريكي المفاجئ من العراق غير متوقعة مثلما حدث مع أفغانستان الذي فاجئ الرأي العام الأمريكي قبل غيره، ثانياً تعدد مراكز القوى ووجود توازن فيها يعطي قوة للعراق في أي تحدٍ قد يواجه البلد لا سيما بعد تجربة الانسحاب الأمريكي عام٢٠١١ واجتياح داعش مدناً عراقية في عام ٢٠١٤ لكن سرعان ما تمكنت القوات العراقية المشتركة من دحر تنظيم داعش، العامل الثالث وجود بيئات حاضنة لأعضاء تنظيم داعش الإرهابي لكن أغلب القوى والفعاليات الاجتماعية والقبلية في مناطق غرب وشمال العاصمة بغداد لا تسمح بأي فوضى أمنية تعرّض مدنهم مرة اخرى للخطر الإرهابي أو الأمني أو حتى سياسي كصعود لحزب البعث بعنوانه السياسي والشخصي مع التطور في إعادة إعمار البنى التحتية وتوفير الخدمات في تلك المدن، وتمكن الحكومة العراقية في فرض سيطرتها وقوانينها على تلك المدن، العامل الرابع وجود المرجعيات الدينية في مدينة النجف التي لها نفوذ كبير على قلوب الناس في العراق وقوة الاستجابة لها مما لا يسمح للتنظيمات الإرهابية وحتى حزب البعث المحظور في التفكير في تكرار سيناريو صعود حركة طالبان في أفغانستان، وأخيراً العامل الخامس هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهمية العراق الجيوستراتيجية، والجيواقتصادية لذا فهي لن تترك العراق بالسهولة التي تركت بها أفغانستان.

خلاصة واستنتاجات:

مما تقدم تبدو المبادئ المذكورة بين الجانبين الأمريكي والعراقي غاية في الأهمية والانفتاح والتعاون وتحقيق التقدّم بالنسبة للجانب العراقي الذي كما هو معروف يعاني نظامه السياسي والاقتصادي والخدمي تدهوراً كبيراً، وهناك سخط شعبي متزايد لسوء الإدارة وهشاشة النظام السياسي ومجمل العملية السياسية، لكن المشكلة أن هذه المبادئ والنقاط التي أوردها البيان المشترك بين الجانبين العراقي والأمريكي مثلما اسلفنا هي تكاد تشبه ما ورد في تعهدات وحوارات سابقة بين الجانبين وعادة ما تكون غير ملزمة للطرفين وخاصة الطرف الأقوى وهو الولايات المتحدة وتبقى حبراً على ورق ليس إلا، اذاً ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لها سبق الفضل في تحرير العراق من النظام الاستبدادي وضحّت بمئات الجنود قتلى في العراق أن تحافظ على وجودها ومصالحها الاقتصادية والسياسية وحتى الجيوستراتيجي ومصالح وأمن حلفائها، والسعي لتحقيق ضغوط على خصومها من خلال دول المنطقة ذاتها، اما العراق فهو له أكثر من توجهٍ فهناك توجهات مختلفة للمكونات المجتمعية السياسية التي تتباين في قبولها للوجود العسكري الأمريكي بينما تتحفظ أغلب القوى السياسية الشيعية من جود عسكري أمريكي في العراق لأسباب مختلفة منها التخوّف من أن يتحول هذا الوجود إلى تهديد لوجودها السياسي أو حلفائها من بعض الدول، فيما ترحب أغلب القوى الكردية في الإقليم وبعض القوى السنية بالوجود العسكري الأمريكي، يذكر أن القوات العسكرية الأمريكية بعد تقليص وجودها تنتشر في العراق بنحو ٣ آلاف جندي من قوات التحالف الدولي، بينهم ٢٥٠٠ جندي أميركي لمحاربة تنظيم الدولة في البلاد، وقد حاولت وزارة الدفاع الأمريكية منذ أشهر استبدالهم في عملية تكتيكية بقوات حلف شمال الأطلسي(الناتو) من بعض المناطق، فيما أبقت بصورة رسمية قوات لها في الإقليم وقواعد أخرى منها قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار، إلى جانب وجود عدد كبير من المستشارين والمدربين في بغداد ومحافظات أخرى، ومثلما تريد الإدارات الديمقراطية في البيت الأبيض سواء في عهد الرئيس أوباما أم في عهد الرئيس الحالي جو بايدن أن تقلّل من وجودها العسكري في العراق ودول أخرى كأفغانستان، تحاول في المقابل قوى سياسية في العراق أن تضغط لانسحابٍ كامل للقوات العسكرية لدواعٍ مختلفة مثلما أشرنا وقد يدفع فيها الدعاية الانتخابية أيضاً لكن في مقابل ذلك هناك توجه سياسي رسمي وقد يكون بضغط أمريكي بتحقيق توازن في علاقة العراق الخارجية من أجل سحب البساط من خصوم الولايات المتحدة في العراق وهذا ما قد يمثله توجه العراق نحو الانضمام في ما يعرف بالتحالف

المشرقي الجديد الذي يضم العراق ومصر والأردن وتطور العلاقة ما بين الحكومة العراقية وعدد من دول الخليج لذات الأسباب وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تنهي وجودها العسكري في العراق ما لم يكن هناك توازن يعيد حظوظ حلفائها الإقليميين إلى العراق، من هنا فهي ستظل تراقب الوضع بكثافة، خاصة وأن البلد متجه نحو انتخابات برلمانية تحدد شكل الرئاسات الثلاث، اما مسألة تكرار السيناريو الأفغاني بعد الانسحاب الأمريكي منه وسيطرة حركة طالبان على البلد اذ أنه من غير المرجح أن يشارك العراق مصير أفغانستان بسبب الاختلاف الكبير بين البلدين وما يدلل على ذلك بنود المبادئ في جولات الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق.